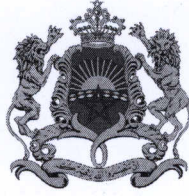


ROYAUME DU MAROC



Ministère de l'Economie et des Finances

Le Ministre



08 أكتوبر 2012

المملكة المغربية



وزارة الاقتصاد والمالية

الوزير

2 4 0 9 1

إلى

السيدات والسادة

الرؤساء والرؤساء المديرين العامين ورؤساء مجالس الإدارة الجماعية
والمديرين العامين ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية

الموضوع: تدبير إجراءات التوظيف في المؤسسات والمقاولات العمومية
المرجع: منشور السيد رئيس الحكومة رقم 24/2012 بتاريخ 22 أكتوبر 2012 بشأن
تدبير إجراءات التوظيف في المؤسسات والمقاولات العمومية

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، نص الدستور الجديد للمملكة على مبادئ المساواة والاستحقاق والشفافية
وتكافؤ الفرص لولوج الوظائف العمومية للدولة والجماعات الترابية والمنشآت العمومية.

وتطبيقا لهذه المبادئ، أصدر السيد رئيس الحكومة بتاريخ 22 أكتوبر 2012 منشورا
تحت رقم 24/2012 بشأن تدبير إجراءات التوظيف في المؤسسات والمقاولات العمومية.

وهكذا، فإن المؤسسات العمومية ملزمة باتخاذ التدابير اللازمة لجعل تنظيم المباريات
الآلية المعتمدة بامتياز للتوظيف بها، وذلك في انتظار تحيين الأنظمة الأساسية لمستخدميها
وعرضها في أقرب اجتماع على مجالس إدارتها أو أجهزتها التداولية.

أما بالنسبة لشركات الدولة والشركات التابعة العامة والتي تملك الدولة والجماعات
الترابية والمؤسسات العمومية، بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو بصفة حصرية أو مشتركة،
أكثر من 50% من رأسمالها، فيتعين عليها اتخاذ التدابير اللازمة لجعل مساطر التوظيف

في المناصب المتوفرة لديها تتلاءم مع مبادئ الدستور المذكورة أعلاه، خاصة منها تلك المبنية على الشفافية والمساواة والاستحقاق وتكافؤ الفرص للجميع، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذه المقاولات وحاجياتها فيما يتعلق بالبحث عن الكفاءات الملائمة لأنشطتها.

وعليه، ولضرورة احترام أحكام الدستور، فإنه ينبغي التقيد بمضامين منشور السيد رئيس الحكومة المشار إليه في المرجع أعلاه واتخاذ التدابير اللازمة لملائمة مقتضيات المتعلقة بمساطر التوظيف بالأنظمة الأساسية لمستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية مع التوجيهات والتدابير الواردة في المنشور المذكور وعرض تعديلات هذه المقتضيات على مصادقة مجالس الإدارة أو الأجهزة التداولية في اجتماعاتها المقبلة وعلى تأشيرة وزارة الاقتصاد والمالية بالنسبة للمؤسسات العمومية المعنية الخاضعة للمراقبة القبلية.

وتجدر الإشارة إلى أن المصالح المعنية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية تظل رهن إشارتكم لتقديم المساعدات الضرورية لتنفيذ توجيهات السيد رئيس الحكومة موضوع المنشور الذي تجدون، طيه، نسخة منه.

وتقبلوا خالص التحيات والسلام.

وزير الاقتصاد والمالية

وزير الإقتصاد والمالية

إمضاء: نزار بركة